# قرار جمهوري بتشكيل لجنة لإعداد ومتابعة إنشاء مركز إعادة تأهيل المتطرفين

**صنعاء / سبأ:**
صدر القرار الجمهوري بتشكيل لجنة لإعداد ومتابعة إنشاء مركز إعادة تأهيل المتطرفين فيما يلي نصه:
رئيس الجمهورية
بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية
وعلى القانون رقم « 3 » لسنة 2004م بشأن مجلس الوزراء
وعلى القرار الجمهوري رقم « 184 » لسنة 2011م بتشكيل حكومة الوفاق الوطني وتسمية أعضائها وتعديلاته
وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء
**« قـــــرر »**
مادة « 1 » تشكل بموجب هذا القرار لجنة لإعداد ومتابعة إنشاء مركز إعادة تأهيل المتطرفين تتكون من الآتي :
1 – وكيل جهاز الأمن القومي لقطاع العمليات الداخلية رئيسا
2 – وكيل جهاز الأمن السياسي عضوا
3 – وكيل وزارة الداخلية لقطاع الخدمات المدنية عضوا
4 – وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد عضوا
5 – وكيل مساعد وزارة التربية والتعليم عضوا
6 – وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لشؤون الطب العلاجي عضوا
7 – وكيل وزارة حقوق الإنسان عضوا
8 – رئيس دائرة الدفاع والأمن بمكتب رئاسة الجمهورية عضوا
9 – مدير عام قطاع التلفزيون بوزارة الإعلام عضوا
10 – مدير عام حقوق الإنسان بوزارة الشؤون القانونية عضوا
11 – مدير عام برامج مشاركة المجتمع بوزارة التعليم الفني والمهني عضوا
12 – مستشار وزير العدل عضوا
13 – ممثل عن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يسميه الوزير عضوا
14 – ممثل عن مكتب وزير الخارجية يسميه الوزير عضوا
مادة « 2 » تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة « 1 » من هذا القرار مهمة إعداد مشروع قرار بإنشاء مركز إعادة تأهيل المتطرفين على أن يراعى فيه أن يكون للمركز مجلس أمناء يشكل على النحو الآتي :
1 – رئيس جهاز الأمن القومي رئيسا
2 – نائب وزير الداخلية عضوا
3 – نائب رئيس الجهاز المركزي للأمن السياسي عضوا
4 – وكيل وزارة الخارجية ويسميه الوزير عضوا
5 – وكيل جهاز الأمن القومي للعمليات الداخلية عضوا
6 – وكيل وزارة الداخلية لقطاع الخدمات المدنية عضوا
7 – وكيل وزارة العدل ويسميه الوزير عضوا
8 – وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد ويسميه الوزير عضوا
9 – وكيل وزارة التربية والتعليم ويسميه الوزير عضوا
10 – وكيل وزارة الصحة العامة والسكان ويسميه الوزير عضوا
11 – وكيل وزارة التعليم الفني والمهني ويسميه الوزير عضوا
12 – وكيل وزارة الإعلام ويسميه الوزير عضوا
13 – وكيل وزارة الشؤون القانونية ويسميه الوزير عضوا
14 – وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويسميه الوزير عضوا
15 – وكيل وزارة حقوق الإنسان عضوا
16 – رئيس دائرة الدفاع والأمن بمكتب رئاسة الجمهورية عضوا
مادة « 3 » يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

## البرلمان يستعرض تقرير لجنتي الخدمات والتنمية والنفط

**صنعاء / سبأ:**
استعرض مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنى الأساسية في مدينة صنعاء المبرمة بين حكومة بلادنا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 30 مليون دينار كويتي ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي .
ويهدف المشروع إلى تحسين كفاءة شبكة الطرق الرئيسية ومعالجة الاختناقات المرورية وحماية السكان والمباني والمحلات التجارية والبنى الأساسية من الأضرار المحتملة للسيول والفيضانات في العاصمة صنعاء وذلك من خلال إنشاء مرافق البنى الأساسية اللازمة للتقاطعات الرئيسية وتصريف مياه الأمطار في مدينة صنعاء .
ورأت اللجنة في تقريرها أهمية الالتزام بالمقاييس عند تنفيذ الجسور والأنفاق وبما يراعي طبيعة كل منطقة من مناطق المشروع وبما يمكن من سهولة الحركة المرورية المطلوبة وتنفيذ مشروع هذا القرض بالعناية والكفاءة اللازمتين وبمواصفات عالية وتلاشي أي أخطاء سابقة ظهرت أثناء تنفيذ مشاريع الجسور والأنفاق وأجزاء مشروع السائلة السابقة وتعزيز الرقابة والإشراف الهندسي في موقع المشروع بصورة مستمرة ومتزامنة عند تنفيذ جميع أعمال البناء بالأحجار المتبقية من المرحلة السابقة أو ما سيتم تنفيذه من حصيلة هذا القرض.
وقد أرجأ المجلس مناقشة هذا التقرير إلى جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي المختص.
وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الخميس بمشيئة الله تعالى.

## مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس برئاسة رئيس الوزراء :

# الموافقة على اتفاقية قرض لتطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء في عدن

## إقرار استكمال إجراءات المصادقة على الميثاق التأسيسي للشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات

# إعادة مشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة إلى لجنة مختصة

**صنعاء / سبأ:**
وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، على اتفاقية القرض الثاني لتمويل مشروع تطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء في عدن (المنصورة، خور مكسر، الخساف)، بمبلغ وقدره 6 ملايين دينار كويتي والموقعة بالأحرف الأولى بتاريخ 26 مارس الماضي، بين حكومة الجمهورية اليمنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
وكلف وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزيري الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والشئون القانونية استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة على الاتفاقية.
وأكد المجلس على وزيري التخطيط والمالية توفير مساهمة الحكومة في تمويل المشروع.
ويهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية، ومعالجة الاختناقات في شبكتي النقل والتوزيع القائمة في مدينة عدن وتعزيز منظومة شبكات النقل، وذلك عن طريق تمديد خطوط نقل جديدة ج(132 كيلو فولت)، وإنشاء محطتي تحويل جديدتين في منطقة شبه جزيرة عدن ذات النشاط العمراني والتجاري والصناعي بما في ذلك منشآت حيوية مثل مطار عدن الدولي ومجموعة من المصانع والمرافق السياحية.
ويتكون المشروع من خطوط النقل والمشتملة على أعمال توريد وتمديد وتوصيل واختبار كابلات أرضية جهد 132 كيلو فولت ثنائي الدارة طول كل منها حوالي 9 كيلو مترات تربط محطة تحويل المنصورة بمحطة تحويل خور مكسر مع جميع مستلزماتها الأساسية، وكذا أعمال توريد وتمديد وتوصيل كابلات بطول 5 كيلو مترات تربط محطة تحويل خور مكسر بمحطة الخساف مع جميع مستلزماتها.
فيما تشتمل محطات التحويل على أعمال توريد وتركيب واختبار خليتي ربط ومفاتيح التحكم تعمل بنظام العزل الغازي في محطة تحويل المنصورة لدائرتين جهد 132 كيلو فولت مع جميع ملحقاتها اللازمة، وأعمال توريد وتركيب واختبار محطة تحويل جديدة تعمل بنظام العزل الغازي في خور مكسر تتكون من محولين بقدرة حوالي 63 ميجا فولت أمبير لكل منها مع ملحقاتها من خلايا الربط والتغذية ومفاتيح التحكم والقياس.
كما تشتمل أيضا على محولين بقدرة حوالي 31ر5 ميجا فولت أمبير لكل منها مع جميع ملحقاتها من خلايا الربط والتغذية ومفاتيح التحكم والقياس، إضافة إلى الأعمال المدنية اللازمة لإنشاء مبنى محطة التحويل مع جميع المستلزمات اللازمة، فضلا عن محطة تحويل جديدة في الخساف تشتمل على محولين بقدرة حوالي 63 ميجا فولت أمبير لكل منها مع جميع ملحقاتها والأعمال المدنية لإنشاء مبنى محطة التحويل.
ومن بين مكونات المشروع كذلك الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد التصاميم الأولية والمواصفات ووثائق المناقصات وإشراف على تنفيذ المشروع حتى الاستلام النهائي.
وأقر مجلس الوزراء استكمال إجراءات المصادقة على الميثاق التأسيسي للشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات في دول المشرق والمغرب العربي (سويب-نت)، بناء على المذكرة المقدمة بهذا الشان من وزارة الإدارة المحلية.
وكلف وزير الشئون القانونية باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للمصادقة.
وتهدف الشبكة إلى تطوير التعاون الدولي والإقليمي ودعم جهود التنمية المستدامة والمتكاملة في المنطقة في مجال إدارة المخلفات، آخذة في عين الاعتبار التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للدول المعنية.
وتتضمن مجالات عمل الشبكة إرساء آليات لدعم وتسهيل تبادل المعلومات والتجارب والخبرات في مجال إدارة المخلفات بين الدول الأعضاء، ودعم وتنمية القدرات الوطنية في مجال الإدارة المندمجة والمستدامة للمخلفات، وكذا توفير قاعدة للدول الأعضاء لتبادل المعلومات والخبرات والدعم المتبادل من خلال وسائل وآليات التواصل المتوفرة لدى الشبكة، إضافة إلى تعزيز سياسات التطبيق الأمثل للممارسات والمفاهيم المتعارف عليها في مجال الإدارة الرشيدة للمخلفات داخل الدول الأعضاء.
كما تتضمن مجالات عمل الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات، تسهيل وتشجيع سياسات التطبيق الناجح لسياسات وأدوات التخطيط وآليات التمويل والوسائل التكنولوجية السليمة بيئيا والمقبولة اجتماعيا والمستدامة اقتصاديا، والمساهمة في تنفيذ المبادئ والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية خاصة المتعلقة بإدارة المخلفات.
وواصل مجلس الوزراء مناقشته لمشروع القانون الخاص باسترداد الأموال المنهوبة، والمقدم من وزير الشئون القانونية رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعته، وذلك بحضور رؤساء أجهزة المنظومة الوطنية المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
ويهدف مشروع القانون إلى تعقب وكشف الأموال العامة المهربة في الداخل والخارج وتجميدها واستردادها للخزينة العامة، ويسري على كل مال عام مملوك للدولة تم الاستيلاء عليه بطرق غير شرعية أو خلافا لأحكام الدستور والقوانين النافذة في الجمهورية.
وأكدت نقاشات المجلس على ضرورة استعادة أموال الدولة المستولى عليها بطرق غير مشروعة من أي كان.
وشدد المجلس على أهمية مشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة، تنفيذا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن الدولي، مع مراعاة عدم تكامله وعدم تعارضه مع التشريعات والنصوص القانونية النافذة.
وأقر مجلس الوزراء في ضوء النقاشات المستفيضة للموضوع إعادة مشروع القانون للجنة الوزارية لإعادة صياغته على ضوء الملاحظات المقدمة بشأنه، وعلى أن يتم تقديمه للمجلس في اجتماعه القادم للمناقشة النهائية واعتماد ما يلزم بشأنه.
واطلع مجلس الوزراء على التقرير الأسبوعي لوزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بشان تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب خلال الفترة من 29 أبريل – 12 مايو 2014م.
وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مشاركة وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ووزير التخطيط والتعاون الدولي والتعليم الفني والتدريب المهني في المنتدى العربي الثاني حول التنمية والتشغيل والذي عقد بالعاصمة السعودية الرياض خلال الفترة من 24 - 26 فبراير الماضي.
كما اطلع على تقرير وزير الثروة السمكية عن مشاركته على رأس وفد اليمن في قمة أعمال المحيطات العالمية للأمن الغذائي والنمو الأزرق التي عقدت بمدينة لاهاي في هولندا خلال الفترة من 22 - 25 أبريل الماضي.

## الاطلاع على سير عملية القيد والتسجيل في الدائرة (10)

**صنعاء / سبأ:**
اطلع رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية باللجنة العليا للانتخابات القاضي عبد المنعم الارياني ومعه أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة أمين جمعان أمس على سير عملية القيد والتسجيل الانتخابي الالكتروني في عدد من المراكز بالدائرة العاشرة بمديرية الوحدة .
وخلال الزيارة طاف كل من القاضي الارياني وجمعان ومعهم مدير عام مديرية الوحدة صالح الميسري بمختلف اللجان الفرعية للذكور والإناث وأستمع من القائمين على المراكز و رؤساء اللجان إلى شرح حول سير عملية القيد والتسجيل وطريقة الإجراءات والخطوات المتبعة في هذه العملية التي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى الوطن العربي.
وفي الزيارة التفقدية أكد رئيس قطاع الإعلام القاضي الارياني أن عملية القيد والتسجيل بجميع المراكز بالدائرة العاشرة مستمرة بوتيرة عالية من خلال حضور المواطنين والمواطنات الذين بلغوا السن القانونية 18 عاما وما فوق وتوافدهم لتسجيل أسمائهم والذي يدل على مدى الوعي الذي يصل لهم وإدراكهم بأهمية التسجيل الانتخابي الالكتروني .
ولفت إلى أن عدد المسجلين الذين قيدوا أسماءهم في السجل الانتخابي الالكتروني خلال الأيام الأربعة الماضية بالمراكز الخمسة في الدائرة العاشرة بلغ 4 آلاف و 97 ، منهم ألفان و 748 من الرجال ، وألف و 349 من النساء .
وقال الارياني « لاحظنا من خلال الزيارة انسيابية في التسجيل وتمكن من قبل المسجلين خلافا لما بدأت عليه هذه العملية في أول يوم دشنت فيه والذي يوضح أن ممارسة العمل الالكتروني مضت بشكل ممتاز والذي يصب في خدمة التسجيل واختصار الزمن لتسجيل اكبر عدد ممكن من المواطنين » .. مشيرا إلى أن البيانات المثبتة في السجل الانتخابي الالكتروني تخدم مختلف المجالات التنموية وتستخلص منه احصاءات دقيقة لإجراء أي عملية تنموية أو تعليمية وغيرها .
من جانبه أكد أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة أمين جمعان أن نجاح عملية القيد والتسجيل هي المرحلة النهائية للنقل السلمي للسلطة والتسوية السياسية الذي اتفق عليها جميع الأطراف من خلال مخرجات الحوار الوطني الشامل وكذلك المبادرة الخليجية.
وأشار إلى أن المناخ الديمقراطي الذي تتمتع به بلادنا ثمرة طيبة أتاحت المجال لكل القوى السياسية بمشاربها الفكرية والحزبية المختلفة أن تعبر عن ذاتها بكل حرية وهيأ المجال لإحداث نقلة نوعية من خلال انتقال نظام اللامركزية الإدارية والمالية في بلادنا نحو مرحلة أكثر تقدما .
ودعا أبناء الدائرة العاشرة للمشاركة الفاعلة في قيد أسمائهم وفقا لمواطنهم الانتخابية في إطار إنجاح مهام المرحلة التجريبية للسجل الانتخابي الالكتروني الجديد ترسيخا للخيار الديمقراطي وممارسة حقهم الدستوري .. مشددا على المعنين على مستوى القطاع التربوي والطبي وعقال الحارات والمجالس المحلية وأولياء الأمور ضرورة التفاعل مع عملية القيد والتسجيل من خلال التوعية والدفع بالمواطنين ممن بلغوا السن القانونية.
وأشار أمين عام المجلي المحلي بمديرية الوحدة مطهر الخميسي إلى أن قيادة المديرية سعت من أول يوم بالتعاون والتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات من اجل إنجاح العملية من خلال التوعية في المدارس الثانوية واللقاءات والاجتماعات وكافة الفعاليات بالمديرية لحشد الناس بضرورة القيد والتسجيل الالكتروني باعتباره حقاً لكل مواطن بلغ الثامنة عشرة فأكثر والذي سيعطي الحق في الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة.
رافقهم خلال الزيارة التفقدية رئيس اللجنة الأساسية بالدائرة العاشرة القاضي غمدان داجنة وعدد من المعنيين.